

Distr.: General  
14 September 2012  
Arabic  
Original: English

# اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في مركز فيينا الدولي، فيينا، يوم الأربعاء، ٢ أيار/مايو ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد وولكوت ..... (استراليا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)



الرجاء إعادة استعمال الورق

130912 130912 12-35164 (A)



افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥ صباحاً.

### المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد هامادا (اليابان): قال إن جميع الدول الأطراف ينبغي أن تعيد تأكيد التزاماتها بتنفيذ خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدات عام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50) (المجلد الأول) التي تشمل الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار بطريقة متوازنة. ولهذا الغرض وضعت اليابان وتسعة بلدان أخرى مبادرة عدم انتشار ونزع السلاح، التي قدمت ورقات عمل بشأن شفافية الإبلاغ عن الأسلحة النووية، ومعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والبروتوكول الإضافي، والتثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، وفضلاً عن ذلك، فإن الحكومة اليابانية ستواصل العمل على تحقيق البدء المبكر لتنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٢ - وأعرب عن الترحيب بالتطورات المتمثلة في المعاهدة الجديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية والحد منها وبيان الرئيس باراك أوباما في مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٢ في سول. ومن المؤمل أن كل الدول الحائزة للأسلحة النووية سوف تشارك في جهود نزع السلاح وتتخذ مزيداً من الخطوات لتعزيز الشفافية. ومما يثير بالغ القلق أن مؤتمر نزع السلاح، المنير المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح، ما زال في طريق مسدودة. ورأى أن الدول الأطراف ينبغي أن تواصل استكشاف خيارات ممكنة لتعجيل بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٣ - وأكد أن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي أنجع الوسائل لتأمين عدم انتشار الأسلحة النووية وأنه ينبغي

تعزيزها. ينبغي أن يلتزم الجميع بضمانات شاملة مدعومة بروتوكول إضافي. ولتعزيز القبول العالمي للبروتوكول الإضافي ينبغي تقديم المساعدة للبلدان التي تحتاج لها لكي تقوم بتنمية الموارد القانونية والتقنية والبشرية اللازمة لتنفيذه.

٤ - وأكد أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ينبغي أن تفي بالالتزامات المحددة في بيان محادثات الأطراف الستة لعام ٢٠٠٥، وأن تنهض بالواجبات التي تتحملها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتتخذ إجراءات محددة هادفة إلى إزالة أسلحتها النووية. وأعرب عن شجب حكومته قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق صاروخ في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٥ - وحث جمهورية إيران الإسلامية على الوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، معرباً عن الأمل في أن تسوى قضية برنامج إيران النووي بالطرق السلمية.

٦ - ولاحظ أن البلدان التي تقوم حالياً بتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تتحمل مسؤولية كبرى عن الضمانات والسلامة والأمن. وقال إن بلاده، في ضوء الدروس المستفادة من حادثة المفاعل النووي فوكوشيما دايتشي قد سعى إلى تحقيق أعلى مستويات السلامة لمخططات الطاقة النووية في العالم بأسره. ويكتسي تنفيذ خطة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية أهمية حاسمة في هذا المجال؟ وأضاف أن اليابان ستعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ مؤتمر فوكوشيما الوزاري المعني بالسلامة النووية.

٧ - وأوضح ممثل اليابان أن الناجين من الموت في حادثي قبليتي هيروشيما وناغازاكي - الهيباكوشا - موجودون في فيينا لزيادة الوعي بالآثار الإنسانية الكارثية المترتبة عن الأسلحة النووية. ولإبلاغ هذه الرسالة إلى الأجيال الناشئة ستستضيف اليابان، بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة.

بدراسة شاملة تهدف إلى إجراء تخفيضات إضافية في ترسانتها تتجاوز المستوى المحدد في المعاهدة الجديدة لخفض الأسلحة الإستراتيجية، وستسعى إلى إجراء مزيد من المحادثات مع الاتحاد الروسي بهدف الحد من الأسلحة التعبوية والرؤوس الحربية الاحتياطية فضلا عن التقليل من الرؤوس النووية الإستراتيجية. وبموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، تتحمل الدول الأطراف واجب إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. وأكد أن المهمة الأولى ينبغي أن تتمثل في تحقيق بدء النفاذ المبكر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والشروع في مفاوضات لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية.

١١ - وفي حين أن الدول الأطراف لها حق غير قابل للتصرف في أن تنتج الطاقة النووية لأغراض سلمية، فهي مطالبة أيضا بأن تفي بالتزاماتها بموجب المعاهدة على نحو ما تم تأكيده من جديد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠. ونظرا للطبيعة الحساسة للطاقة النووية والقدرة التدميرية الهائلة الكامنة لتطبيقاتها العسكرية يجب أن يكون المجتمع الدولي على ثقة تامة من الطبيعة السلمية الخالصة للبرامج النووية التي تضطلع بها الدول.

١٢ - وأكد أن التعاون الدولي الحازم لمنع الإرهاب النووي ضرورة أساسية أيضا. وقد كثف مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٢ الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب النووي والإشعاعي وذلك بالخصوص من خلال تحقيق تقدم بشأن تأمين المواد النووية. وأضاف أن حكومته ستواصل تعزيز الأمن النووي عن طريق عملها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي ومن خلال مصادقتها على القواعد المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية وبالأمن والسلامة المبنية في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩).

المنتدى العالمي لترع السلاح وعدم الانتشار في نغازاكي في آب/أغسطس ٢٠١٢. وفي حين أنه لا يمكن تغيير الماضي فهو يمكن أن يلقننا دروسا: يجب أن تعمل الدول معا من أجل عالم خال من الكوايس النووية.

٨ - السيد كيم بونغ هيون (جمهورية كوريا): قال إن سلامة نظام عدم الانتشار تتوقف على تسوية قضية الأسلحة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإن محادثات الأطراف الستة هدفت دون جدوى إلى تحقيق نزع السلاح النووي لذلك البلد على نحو يسمح بالتحقق منه وأكد أن إطلاق صاروخ ذلك البلد في نيسان/أبريل ٢٠١٢ أثار مزيدا من الاستياء وقد تمثل رد الفعل الفوري لمجلس الأمن في بيان رئاسي طالب المجلس فيه بأن يفي ذلك البلد بالتزاماته بموجب القرارات ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩). ولاحظ أن المزيد من الاستفزازات لن يؤدي إلا إلى تعميق عزلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأضاف أنه ينبغي لذلك البلد أن يتخلى عن برنامجه النووي خدمة لمصالح السلم والرخاء في شبه الجزيرة الكورية.

٩ - وأكد أنه ينبغي الحفاظ على الزخم الناشئ عن مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ بغية تعزيز نظام عدم الانتشار وقال إن انضمام جميع البلدان إلى اتفاق ضمانات شاملة وبرتوكول إضافي قد أصبح يمثل المعيار الجديد للتحقق. وأكد أن ذلك الإطار القانوني يمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تقديم ضمانات موثوقة بشأن عدم تحويل المواد المعلنة إلى استخدامات أخرى وعدم وجود مواد وأنشطة غير معلنة، وهو بذلك يعزز الشفافية والثقة فيما بين الدول.

١٠ - وأشار إلى أهمية نزع السلاح النووي الحاسمة للتقليل إلى الحد الأدنى من خطر الحرب النووية. وأضاف أن وفده لاحظ البيان الذي أدلى به الرئيس أوباما في سول في آذار/مارس ٢٠١٢ وأعلن فيه أن الولايات المتحدة ستضطلع

١٣ - ورَّحَّبَ باجتماع الإتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (٣ أوروبية + ٣) وجمهورية إيران الإسلامية في اسطنبول في نيسان/أبريل ٢٠١٢ وفي حين لاحظ أنه ينبغي احترام الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية بموجب المادة الرابعة من المعاهدة، فقد ناشد جمهورية إيران الإسلامية أن تطرق مسألة الانشغالات بشأن برنامجها النووي وأن تستعيد ثقة المجتمع الدولي في الطبيعة السلمية لأنشطتها النووية.

١٤ - السيد يالتشنكو (أوكرانيا): قال إن الضمانات الأمنية للدول التي تخلت عن ترساناتها النووية والدول غير الأعضاء في حلف عسكري ينبغي أن تنعكس في وثيقة دولية ملزمة قانوناً، تماماً مثلما أعطت المذكرة بشأن الضمانات الأمنية الموقعة بالاقتران مع انضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أوكرانيا ضمانات من هذا القبيل حين تخلت عن ترسانتها في عام ١٩٩٤. وفضلاً عن ذلك ينبغي للهياكل الأمنية الدولية والإقليمية أن تضع في الحسبان مصالح الدول وانشغالاتها الأمنية الوطنية.

١٥ - وقال إن مؤتمر القمة النوويين لعامي ٢٠١٠ و٢٠١٢ وقد أبرز الحاجة إلى الأمن في تطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية. وأضاف أن حكومته، في إطار تنفيذ الإجراءات الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠، أوفت بالتزامها بتخفيض مخزونها النووي من اليورانيوم المخصب بدرجة عالية إلى يورانيوم منخفض التخصيب بغية استخدامه في مرافق بحوثها النووية. وأعرب عن الأمل في أن هذه الخطوة التي تشكل دليلاً على التزام حكومته بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) ستكون قدوة للحكومات الأخرى.

١٦ - وأشار إلى أن معاهدة عدم الانتشار ظلت طيلة أربعة عقود في صميم الجهود الدولية الرامية إلى كبح انتشار الأسلحة النووية. وبالرغم من نجاح تلك الجهود بقي تحديان رئيسيان قائمين وهما: حجم الترسانات النووية والفجوات في نظام عدم الانتشار. وأعرب عن تأييد حكومته لترح سلاح شامل في ظل رقابة دولية فعالة. ولاحظ أن نظام عدم الانتشار لم ينفك يتعرض إلى ضغوط شديدة في السنوات الأخيرة وقد واجهت الوكالة الدولية تحديات فيما يتعلق بالتحقق والامثال والإنفاذ. وينبغي للجنة التحضيرية أن تولي الاهتمام الواجب لتآكل النظام وأكد أن التوقيع حديثاً على اتفاقات ضمان شاملة وبرتوكولات إضافية من طرف عدد من الدول كان تطوراً إيجابياً ينبغي لكل الدول أن تعمل جاهدة على كفالة أن تضع الوكالة الدولية للطاقة الذرية استنتاجات أوسع نطاقاً بشأن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالضمانات وقد حققت أوكرانيا ذلك بالفعل في عام ٢٠١٠.

١٧ - ولاحظ أنه يمكن تعزيز المعاهدة بإعداد طرائق لتنفيذ المادة العاشرة. ومن الأمور الأساسية في الوقت نفسه التقيد بأحكام قرارات مجلس الأمن المتعلقة بشبكات تزويد السوق السوداء والاتجار بالمواد النووية وحيازتها من طرف جهات فاعلة من غير الدول. وينبغي تعزيز الحماية المادية للمواد والمرافق نظراً لخطر الإرهاب النووي. وأعرب عن عميق الأسف لوتيرة التقدم البطيئة لأعمال مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

على تلبية الحاجة المتزايدة للوقود والخدمات النووية في حين تقلل إلى الحد الأدنى من خطر الانتشار.

١٩ - وقال إن وفده يحث الوفود الأخرى على النظر بعناية في المقترحات الواعدة المعروضة عليها من أجل تبسيط عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. وقد أثبت توافق الآراء المتوصل إليه بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ أنه يمكن تحقيق نتائج جوهرية إذا توفرت الإرادة السياسية.

٢٠ - السيد أخوندزاده (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه لم يتم حتى الآن السعي بصورة متوازنة السعي إلى تحقيق أهداف المعاهدة: طبقت بعض الدول معايير مزدوجة بخصوص التنفيذ وما زالت حقوق بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية منتهكة، حتى بعد أن وفّت بالتزاماتها. وأكد أن مجرد وجود زهاء ٢٣ ٠٠٠ رأس نووي في مخزون الدول الحائزة للأسلحة النووية والتحديث المتواصل لتلك الأسلحة يشكلان أفدح خطر يهدد بقاء البشرية. وطالما وُجدت الأسلحة النووية سيظل احتمال استعمالها أو انتشارها قائما: نظرا للمخاطر التي ينطوي عليها هذا الوضع، لا يمكن أن يوجد أي مبرر لحيازتها من طرف عدد قليل من الدول. وفي مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ أكدت تلك الدول من جديد تعهدها بإزالة ترساناتها النووية، لكن الاكتفاء بمجرد إعادة إعلان التزامات أو اعتماد نهج غير شمولي في هذا المجال لن يحقق نزع السلاح النووي يلزم وضع إطار زمني محدد يتضمن تاريخا مستهدفا وينبغي التقيد بمبدأ حسن النية المشار إليه في المادة السادسة من المعاهدة. وينبغي أن يشرع مؤتمر نزع السلاح في مفاوضات بشأن اتفاقية متعلقة بالأسلحة النووية: وقد اقترحت دول حركة عدم الانحياز سنة ٢٠٢٥ تاريخا مستهدفا لإزالة الأسلحة النووية تماما.

٢١ - وأشار إلى أن إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية أعلنت في عام ٢٠٠٩ تعديلا لسياستها من أجل عالم خال من الأسلحة النووية. ومع ذلك فقد خططت لإنفاق ٧٠٠ بليون دولار على تحديث رؤوس نووية وبناء مرافق إنتاج جديدة في أثناء العقد المقبل. وأكد أن عدم الاتساق بين الأقوال والأفعال يبرهن عن عدم نزاهة تلك الدولة. وأضاف أن التخطيط لإقامة نظام دفاع عالمي بالصواريخ يمثل تهديدا آخر يعوق تحقيق هدف نزع السلاح النووي عوضا عن زيادة الأمن، سيتسبب ذلك في اتخاذ تدابير مضادة من طرف دول أخرى حائزة للأسلحة النووية من شأنها أن تؤدي إلى سباق تسلح نووي جديد.

٢٢ - ويتمثل مصدر آخر لبالغ القلق في تقاسم المواد النووية فيما بين أعضاء التحالفات العسكرية، ومن الأمثلة لذلك الاتفاق المبرم حديثا بين فرنسا والمملكة المتحدة للتعاون في إنتاج الطاقة النووية لأغراض مدنية. ولاحظ أن فرنسا هي الدولة الحائزة للأسلحة النووية الوحيدة التي نقضت التزاماتها بترع السلاح النووي وحاولت استنباط مفهوم جديد لترع السلاح المشروط وقد سعى المسؤولون الفرنسيون إلى تحويل الانتباه عن عدم امتثالهم لأحكام المعاهدة عن طريق تقديم ادعاءات ليس لها ما يدعمها بشأن البرامج النووية السلمية لدول أخرى.

٢٣ - وبخصوص الضمانات الأمنية السلبية قال إن السياسة الرسمية المعلنة في عام ٢٠١٠ من طرف إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية أظهرت أن خطر استعمال الأسلحة النووية ضد دول غير نووية أطراف في المعاهدة لم يزل يشكل أحد مكونات السياسة الخارجية لتلك الدولة. وفي انتظار أن تتم إزالة الأسلحة النووية بصورة كاملة ينبغي التفاوض بشأن صك قانوني ملزم دوليا لمنح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية سلبية غير مشروطة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

٢٤ - وأضاف أن أي استعراض لركن المعاهدة المتعلق بعدم الانتشار ينبغي أن يشمل الانتشار الأفقي والعمودي معا. وفي حين أنه تم إلى حد بعيد وقف الانتشار الأفقي عن طريق وفاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالتزامها بعدم حيازة أسلحة نووية فإن النداءات الداعية إلى فرض مزيد من الالتزامات على تلك الدول لن يكون لها أي مبرر ما لم يتحقق تقدم لا رجعة فيه في إزالة الترسنات النووية في غضون إطار زمني محدد.

٢٥ - وبالرغم من الالتزام بموجب المادة الرابعة من المعاهدة بتشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ولا سيما في المناطق النامية فقد فرض بعض الأطراف من الدول المتقدمة النمو ضوابط تقييدية تمييزية. وطبقت فرنسا معيارا مزدوجا إذ أعربت عن القلق بشأن الأنشطة النووية لحكومته في حين أنها من جهة أخرى تساعد إسرائيل التي ليست طرفا في المعاهدة، على تطوير أسلحة نووية.

٢٦ - وأكد أن من الضروريات الأساسية تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط والذي اعتمد كشرط لتمديد المعاهدة. ورأى أن حيازة إسرائيل المتواصلة للأسلحة النووية تشكل أخطر تهديد للاستقرار والأمن في الشرق الأوسط ويعرّض للخطر دور المعاهدة في المنطقة. وأضاف أن رفض إسرائيل إخضاع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد دفع عددا من الدول في المنطقة إلى عدم الانضمام لصكوك دولية متعلقة بأسلحة الدمار الشامل وبصورة أحص لاتفاقية حظر تصنيع وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. ونظرا لسجل إسرائيل الحافل بالعدوان والاحتلال والتوسع فإن من الهام إلى أقصى حد إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. بيد أن ذلك لن يتسنى إلا حين تتخلى بعض الدول

٢٧ - ولاحظ أن أولئك الذين وضعوا أنفسهم ومحميتهم فوق القانون استمروا في توجيه ادعاءات لا أساس لها ضد البرنامج النووي السلمي لحكومته. وأكد أنه لا وجود البتة للأسلحة النووية في مفهوم المنهاج الدفاعي لجمهورية إيران الإسلامية. وقد كرر حديثا القائد الأعلى لإيران آية الله خامنئي تأكيد خطر الأسلحة النووية قائلا إن حيازتها إثم وإن تخزينها عبث ينطوي على خطر. وأشار إلى أن حكومته نظمت مؤتمرين دوليين معنيين بعدم الانتشار في طهران في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ لمناقشة التحديات التي تعوق تنفيذ التزامات نزع السلاح والسعي إلى إيجاد آليات لتحقيق هدف تخليص العالم بأسره من الأسلحة النووية.

٢٨ - وإذ لاحظ أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تعثر طيلة عشرة سنوات من التفتيشات على أية بيّنة تدل على أنه يجري تحويل البرنامج النووي السلمي لحكومته إلى أغراض عسكرية قال إن جمهورية إيران الإسلامية مستعدة لإجراء مفاوضات بناءة قائمة على أساس العدل والإحترام المتبادل. تلك هي الروح التي شاركت بها إيران في محادثات اسطنبول وهي مستعدة للتفاوض على أساس معاهدة عدم الانتشار بشأن إطار للتعاون يتوخى نهجا تدرجيا يستند إلى المعاملة بالمثل. بيد أن إيران لن تتوقف أبدا عن ممارسة حقها غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة والتكنولوجيا النوويتين.

أن المواقف بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واضحة. بعض الدول مثل بلده ترفض إمكانية حيازة أسلحة نووية في حين تبرر مجموعة صغيرة من الدول الإبقاء على ترساناتها النووية لأسباب أمنية وتطالب أيضا وفي الوقت نفسه بأن تتقيد دول أخرى بنظام عدم الانتشار، وتفضل الأغلبية الكبرى من الدول إزالة الأسلحة النووية على نحو قابل للتحقق منه. ومن الضروري البحث عن مجالات التداخل فيما بين تلك المواقف.

٣٢ - وقال إن حكومته تحت الدول الحائزة للأسلحة النووية على تعزيز نظام عدم الانتشار باتخاذ تدابير وفقا لالتزاماتها بموجب المعاهدة لخفض حجم ترساناتها النووية تدريجيا وبصورة دائمة. وهي ترحّب بالتقدم المحرز في الجهود الثنائية المبذولة لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية والحد منها، المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

٣٣ - وإذ لاحظ أن بيرو وقّعت وصدّقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، دعا إلى انضمام جميع الدول إلى تلك المعاهدة، وشجّع الدول التي لم تصدّق عليها بعد - ولا سيما تلك التي ترد قائمة بأسمائها في المرفق ٢ والتي يمثل تصديقها على الاتفاقية شرطا لبدء نفاذها - على أن تقوم بذلك على أساس الاستعجال. ورحّب بتصديق إندونيسيا وغواتيمالا حديثا على المعاهدة، وهو إجراء أنشأ زحما حاسما في سبيل تصديق الولايات المتحدة الأمريكية عليها. وفي الأثناء، ينبغي أن تمتنع كل الدول عن إجراء تجارب نووية. وأعرب عن تأييد حكومته لجهود الأمين العام الرامية إلى تعجيل التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وأملها في أن تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية، في الأثناء، وبصورة طوعية، بوضع الفائض من موادها الانشطارية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣٤ - وقال إن خطر قيام الجهات الفاعلة من غير الدول بحيازة مواد مشعة وبتشيتها بواسطة متفجرات تقليدية خطر

٢٩ - السيد ماك كينون (أستراليا): تناول الكلمة بالنيابة عن مجموعة فيينا للدول العشرة فقال إن أعضاء المجموعة بالرغم من تنوع ملحوظ للمصالح والمناظير متفقون في الإعراب عن الاستعداد لصياغة نص وللعمل بشأن مواضيع عدم الانتشار بروح بناءة بغية إزالة الفوارق وتعزيز الإرادة الصادقة وتيسير الاتفاق. وأكد أن الهدف الأساسي للمجموعة هو تحقيق نتائج مثمرة لدورة استعراض المعاهدة مع إيلاء الاهتمام الواجب بصورة خاصة لقضايا التحقق والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ولذلك الغرض أعدت المجموعة ست ورقات عمل هادفة إلى تعزيز التشاور على نطاق واسع وتحقيق توافق الآراء. وأوضح أن المواضيع المشمولة بالورقات هي الامتثال والتحقق وضوابط التصدير والسلامة النووية والحماية المادية والاستخدامات السلمية. وقُدّمت أيضا ورقة عن أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالنسبة لعدم الانتشار ونزع السلاح.

٣٠ - وإذ لاحظ أن الورقات قُدّمت قبل انعقاد الاجتماع في اسطنبول بين فريق "٣ أوروبية + ٣" وبين المتفاوض النووي الإيراني رحّب السيد ماك كينون بالبيان الذي أدلى به الممثل السامي للإتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية وقال فيه إن الاجتماع كان إيجابيا وإن المعاهدة ستكون الأساس للتعهد بكفالة أن يتم الوفاء بكل الالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار.

٣١ - السيد رومان موري (بيرو): قال إن بيرو لم تنتظر بدأ نفاذ المعاهدة لتختار عدم حيازة الأسلحة النووية أبدا وذلك بتوقيع معاهدة تلاتيلولكو التي أقيمت بموجبها منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ورأى أن الدورة الحالية ومؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥، لكي يكونا ناجحين ينبغي أن يعربا عن الإرادة السياسية لجميع الدول الأطراف للتقدم بصورة متوازنة ومنسقة صوب تحقيق أهداف أركان المعاهدة الثلاثة وأضاف

٣٧ - وقال إن حكومته، في حين تحترم حق الدول في الانسحاب من المعاهدات، قلقه من سلوك الدول التي اكتسبت التكنولوجيا النووية مدّعية أن ذلك كان لأغراض سلمية ثم أصبحت تسعى إلى الانسحاب من المعاهدة ونقض التزاماتها بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح. وأضاف أن حكومته مستعدة للنظر في أي مقترح ببناء لطرق هذه المسألة الحساسة في إطار القانون الدولي.

٣٨ - وأوضح أن معاهدة عدم الانتشار، لكي تصبح أكثر فعالية، تقتضي وجود آلية مؤسسية للمتابعة وعقد اجتماعات تحضيرية تكون أكثر تواترا وتسمح بإجراء مزيد من التفاوض. وسوف يرحّب وفد بيرو بالمقترحات التي يمكن أن تكون أساسا لمفاوضات هادفة إلى تحقيق ذلك.

٣٩ - السيد كاباكتولان (الفلبين): قال إن إحدى دول منطقته أطلقت حديثا - ولو أن النجاح لم يحالفها في ذلك - ما ادعت أنه ساتل، في حين أطلقت أخرى صاروخا تساريا عابرا للقارات، الأمر الذي أثار انشغالات بشأن وجود سباق تسلّح متنام. وأكد أن التشبّث بمفهوم الردع الذي يعتمد على التهديد بإحراق السكان المدنيين والتنكيل بهم موقف لا إنساني وإفلاس أخلاقي. وأضاف أن سياسة "لا مبادرة بالاستعمال" والضمانات الأمنية السلبية لا تخفّف من تلك السلبيات إلا بقدر محدود: التطمينات الحقيقية الوحيدة هي تلك التي تنجرّ عن إزالة كل الأسلحة النووية.

٤٠ - وفيما يتعلق بالجوانب الإيجابية، أثنى على أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والدول غير الحائزة للأسلحة النووية لشروعها في مفاوضات بناءة من شأنها أن تؤدي إلى انضمام هذه الدول إلى بروتوكول معاهدة بانكوك بشأن منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا.

لذلك، تؤيد بيرو المقترحات الداعية إلى اعتماد تدابير معززة لأمن المواد والمرافق النووية عن طريق تنفيذ وتعزيز الالتزامات الدولية، بما فيها قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتحسين القدرات في مجالي الاستشعار والتحقيق، وزيادة تبادل المعلومات فيما بين الدول، وإنشاء آلية فعالة للتحقق. وقد كان مؤتمر القمة للأمن النووي، المعقود حديثا، خطوة هامة صوب التصدي للإرهاب النووي. بيد أنه ينبغي توسيع نطاق المشاركة في المبادرات من هذا القبيل لكي تكون شاملة وشفافة ومنسقة.

٣٥ - وأعرب عن الأمل في أن توقّع كل الدول بروتوكولات إضافية بغية تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي أيضا تزويد الوكالة بالموارد التي تحتاجها لتشروع في التخطيط على المدين المتوسط والطويل وتعزيز مختبرها التحليلي المعني بالضمانات. ينبغي أن تتلقّى موارد ملائمة على أساس قابل للتنبؤ به لفائدة برنامج التعاون التقني الذي تضطلع به لمساعدة البلدان النامية على جني الفوائد الكامنة في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية. وقد استفادت بيرو من التعاون في مجالات مثل استعمال الأشعة السينية في مشاريع البنية التحتية والرعاية الصحية. وسوف ترحّب بيرو بأية مقترحات من أجل التوريد المأمون وغير التمييزي للوقود النووي عن طريق مصرف للوقود يُدار تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣٦ - ورأى أن التدابير التي تُتخذ لتعزيز التعاون والتشاور فيما بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية سوف تكون مساهمة قيّمة في نظام عدم الانتشار. ورحّب بالتدابير الثنائية لبناء الثقة المتخذة للمضي قدما في إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ومبادرة الأمين العام بتنظيم مؤتمر لذلك الغرض.



النووي لم يتحقق حتى الآن بعد مرور زهاء ٤٠ عاما على بدء نفاذ المعاهدة. وبالرغم من التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية في عام ٢٠١٠ بترع السلاح، ما زال في حوزة تلك الدول ٢٠.٠٠٠ رأس نووي تقريبا تم تجهيز العديد منها في إطار تأهب بدرجة عالية للإطلاق. وأكد أنه لا يوجد أي مبرر لحيازة أسلحة نووية: لا تحقق تلك الأسلحة أي قدر من الأمن الوطني بل هي، بالعكس، تهديد للسلم والأمن الدوليين. ولاحظ أن نظرية الردع النووي تشكل في الواقع تهديدا بالاستعمال وتتعارض بالتالي مع ميثاق الأمم المتحدة. وأكد أن أي استعمال لهذه الأسلحة سيكون جريمة ضد البشرية. وأضاف أن أفضل طريقة لتعزيز نظام عدم الانتشار هي نزع السلاح النووي.

٤٤ - وبسبب الشلل الذي أصاب مؤتمر نزع السلاح، وعدم فعالية هيئة الأمم المتحدة لترع السلاح، استحال التوصل إلى اتفاقات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وأكد أنه لا مجال لقبول الاستمرار في تكريس موارد بشرية ومالية لمؤسسات فاشلة. وقد اشتركت المكسيك مع النرويج والنمسا في تقديم مشروع قرار في اللجنة الأولى يدعو إلى قيام الجمعية العامة بالشروع في مفاوضات متعددة الأطراف لترع السلاح. وفي الدورة المقبلة للجمعية، سيواصل وفد المكسيك الحث على البدء الفوري للمفاوضات، بما في ذلك المفاوضات بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية وتدمير الترسانات القائمة.

٤٥ - وأشار إلى أن حكومته صدّقت على بروتوكول إضافي بشأن الضمانات وهي تدعو إلى اعتبار ذلك المعيار الدولي في مجال عدم الانتشار. وقد استكملت سياساتها وتشريعها فيما يتعلق بضوابط التصدير، وأعلنت في مؤتمر القمة المعقود حديثا بشأن الأمن النووي أن مفاعل الأبحاث النووية الوحيد في البلاد قد كفّ عن استعمال اليورانيوم عالي التخصيب.

٤١ - وقال إن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ينبغي أن تنفذ خطة عمل عام ٢٠١٠ برمتها. وبصورة خاصة، يحدّد الإجراءان ٣ و ٥ التزامات للدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تضطلع بمجهود هادفة إلى نزع السلاح النووي؛ وثمة حاجة لوضع إطار زمني لإزالة الأسلحة النووية بصورة كاملة. وإذ لاحظ أن تلك الدول مطالبة بموجب الإجراء ٥ بأن تُقدم تقارير إلى اللجنة التحضيرية عن الإجراءات التي اضطلعت بها بحلول عام ٢٠١٤، شدّد على الصلة الوثيقة بين ذلك الإجراء والمادة السادسة من المعاهدة. وقال إن وفده يتوقع أن تقدم الدول ذات الصلة التقرير المطلوب بموجب الإجراء ٢٠ وأن تعرض الدول الحائزة للأسلحة النووية الشكل الموحد لتقريرها وأن تحدّد الفترات الفاصلة بين التقارير، على نحو ما تم تشجيعها على فعله بموجب الإجراء ٢١ من الخطة.

٤٢ - وأعرب عن الأمل في أن تنضم كل الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى البروتوكول المتعلق بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا وفي أن تبدأ قريبا عملية إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وأثنى على جميع المشاركين في تنظيم مؤتمر لذلك الغرض من المقرر عقده في فنلندا في عام ٢٠١٠. ولاحظ أن الحظ قد أسعف العالم فجئبه محرقة نووية طويلة السنين سنة الماضية لكن، نظرا لتزايد الخطر الكامن لانتشار الأسلحة النووية، لن يمكن تأمين سلامة البشرية في المستقبل إلا بإلغاء الخيار النووي.

٤٣ - السيد دياز إي بيريز دوارته (المكسيك): قال إنه ينبغي للدول الأطراف أن تركز في أثناء دورة الاستعراض الحالية على التصدي للعراقيل التي تعوق تنفيذ المعاهدة، والتغلب عليها فضلا عن التركيز على تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠. ولاحظ أن الوفاء بالالتزام بموجب المادة السادسة بالشروع في مفاوضات بنّية صادقة لإنهاء سباق التسلّح

٤٦ - وذكر بأن المكسيك اشتركت مع السويد في رئاسة أحدث مؤتمر معني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبأنها كعضو في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، تساعد حاليا في إطلاق حملة عالمية للدعوة إلى بدء النفاذ الفوري لتلك المعاهدة عن طريق التركيز على دول المرفق ٢ التي لم تصدّق على المعاهدة بعد. وكرّر توجيه نداء بلاده إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن تستأنف الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار وتمتنع عن إجراء المزيد من التجارب النووية وتقيّد بأحكام قرارات مجلس الأمن والالتزامات التي أعلنتها في أثناء محادثات الستة أطراف.

٥٠ - السيدة فاروخي (الجزائر): قالت إن نجاح المعاهدة في أثناء السنوات الأربعين التي مرت منذ اعتمادها قد تأثر سلبا برفض بعض الدول الانضمام إليها، وبعدم تحقيق تقدم بخصوص التدابير العملية الـ ١٣ التي وافق عليها مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، وبخطر أن تقع أسلحة الدمار الشامل أو المواد المشعة في حوزة جهات فاعلة من غير الدول. ينبغي أن تحفز هذه الانشغالات الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي، إذ لا يمكن أن تترتب مكافحة الانتشار ولا الخوف من الإرهاب حيازة أسلحة الدمار الشامل أو تقليص الحق غير القابل للتصرف في إنتاج الطاقة النووية لأغراض سلمية.

٥١ - وقالت إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤدّي دورا هاما في تطبيق معايير عالمية للتحقق والسلامة والأمن. ويرحب الوفد الجزائري بالتعاون المتعدد الأطراف المتجدّد المنصوص عليه في خطط العمل المعتمدة في المؤتمر الوزاري المعني بالسلامة النووية لعام ٢٠١١ ومؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٢. ولاحظت أهمية التعاون التقني الذي تضطلع به الوكالة لتطوير العلم والتكنولوجيا النوويين اللذين يساهمان في التنمية المستدامة وفي حماية البيئة. وأعلنت أن بلدها سيواصل في برامجه الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ تعزيز تعاونه التقني الثنائي مع الوكالة.

٥٢ - وأضافت أن عدم تحقيق نتائج في مجال نزع السلاح والطريق المسدودة التي آل إليها مؤتمر نزع السلاح يهدّدان

٤٧ - وحث إسرائيل وباكستان والهند على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كدول غير حائزة للأسلحة النووية في أقرب وقت مستطاع وبدون شروط. وأعرب عن شجب حكومته لتجارب الصواريخ التسيارية التي أجرتها باكستان والهند حديثا والتي، على غرار التجارب المماثلة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، قد زرعت بذور عدم الثقة وقوّضت الاستقرار ودعّمت المفهوم الخاطئ القائل بأن الأسلحة النووية هي الضامنة للأمن الدولي.

٤٨ - وقال إن وفده يرحّب بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ معني بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ويدعو إسرائيل والدول الأخرى في المنطقة إلى أن تشارك في المؤتمر فتبرهن بذلك عن استعدادها لتحقيق سلم إقليمية.

٤٩ - وأكد أن الاستخدام السلمي للطاقة النووية لا يتحقق إلا بالاقتران مع تنفيذ الأحكام ذات الصلة للمعاهدة والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأعرب عن قلق حكومته من أن المسألة لم تسوّ بعد بالرغم من النداءات المتكررة من المجتمع الدولي لفائدة تعاون جمهورية

الانتشار في عام ١٩٦٨ على أساس اقتناعه بأن حيابة الدول لأسلحة نووية تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وأضاف أن الأركان الثلاثة للمعاهدة أساسية للنجاح في تنفيذها. وفي هذا الصدد، تشدد الجمهورية العربية السورية على أهمية كفالة تنفيذ المادة الرابعة من المعاهدة التي تضمن لجميع الدول الأطراف الحق غير القابل للتصرف في حيازة التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية دون تمييز.

٥٧ - وأضاف أن من الأساسي أيضا الحفاظ على دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية وتيسير تبادل المعلومات العلمية والمعدات والمواد والتكنولوجيات. وأكد أن التعاون والمساعدة التقنيين اللذين تقدمهما الوكالة يجب ألا يخضعا لأية شروط سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو غيرها في انتهاك لولايتها بصيغتها المبنية في نظامها الأساسي.

٥٨ - وأشار إلى أن الدول هي المسؤولة عن تأمين مرافقها النووية. وقد تقيدت الجمهورية العربية السورية على نحو تام باتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمته مع الوكالة في عام ١٩٩٢، وهي تعتقد اعتقادا راسخا أنه من الهام صون سلطة الوكالة وحيادها في قيامها بصون المرافق النووية والتحقق منها. ورأى أنه يجب التوصل إلى توازن عادل بين أنشطة الوكالة في مجال الرصد وبين الأنشطة المتصلة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والتميز بوضوح بين الالتزامات القانونية والتدابير الطوعية.

٥٩ - وقال إنه يبدو أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تنوي البتة العمل على تفكيك ترساناتها النووية بصورة كاملة. وأكد أن عدم قدرة مؤتمرات الاستعراض على وضع جدول زمني ملزم تقوم تلك الدول في إطاره بإزالة ترساناتها النووية يشكل مصدرا لبالغ القلق يجب طرده في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥.

سلطة معاهدة عدم الانتشار. وأكدت أن الحاجة ملحة لسياسات تهدف إلى تحقيق تقدّم في مجال نزع السلاح النووي وتقليص دور الردع النووي. وتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية المسؤولية الرئيسية عن الحد من التسلّح بموجب المادة السادسة من المعاهدة: ينبغي أن تنفذ بكل شفافية الخطوات العملية الـ ١٣ التي وافقت عليها تلك الدول في عام ٢٠١٠ لكفالة أن تكون التخفيضات لا رجعة فيها. وينبغي أيضا بذل جهود من أجل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولوضع صك ملزم بشأن إزالة الأسلحة النووية.

٥٣ - ورأت أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تكفل الأمن الإقليمي إذ تضمن أن لا يكون لأي دولة عضو تفوق على الدول الأخرى مثل ما لإسرائيل حاليا في الشرق الأوسط. وترحب الجزائر ببدء نفاذ معاهدة باليندبا التي جعلت من إفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، وهي تعمل حاليا مع لجنة الطاقة الإفريقية للحصول على ضمانات أمنية سلبية بموجب البروتوكولين الأول والثاني لتلك المعاهدة.

٥٤ - ونظرا لالتزام الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بعدم تصنيع أسلحة نووية، ينبغي وضع صك ملزم محدّد لحمايتها من استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها.

٥٥ - ورحبت بالعملية الجارية حاليا لعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ معني بمنطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وأعلنت تعهّد الجزائر بدعم المؤتمر ودعت مقدمي مشروع قرار عام ١٩٩٥ إلى القيام بذلك بغية تأمين احتتام أعماله بنجاح.

٥٦ - السيد الصباغ (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلده كان ضمن الدول الأوائل التي انضمت إلى معاهدة عدم

٦٣ - وفي ضوء عدم القدرة على تحقيق الشمول العالمي للمعاهدة، يمكن أن يكون الوقت قد حان لوضع أجل محدّد لتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط. لقد طالبت كل الأطراف في المعاهدة بالتنفيذ التام للقرار المتعلق بالشرق الأوسط، ولا سيما الدول الوديدة للمعاهدة، التي تتحمّل كامل المسؤولية عن حفظ السلام والأمن في الشرق الأوسط وصون مصداقية معاهدة عدم الانتشار.

٦٤ - السيد القيسي (الأردن): تناول الكلمة بالنيابة عن الدول الأطراف التي هي أعضاء في جامعة الدول العربية فرحب بالخطوات الأولية، ولو أنّها قد تم تأخيرها، المتخذة لعقد مؤتمر عام ٢٠١٢ المعني بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وأشار إلى أن المنتدى الذي استضافته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، والمعني بالتجربة ذات الصلة المحتملة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، كان إحدى تلك الخطوات. وأضاف أن تلك الدول شدّدت على أهمية الانضمام إلى خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠، ولا سيما بخصوص مشاركة بلدان الشرق الأوسط المعنية التي سوف تكون مسؤولة عن تحديد خطوات المتابعة التي يتعيّن على الميسر تنفيذها. وأضاف أن التفاصيل التنظيمية، مثل وضع الجدول الزمني وتحديد برنامج العمل واختيار المشاركين، ينبغي إكمال معالجتها في الوقت المناسب بغية تأمين نجاح المؤتمر الدولي المقرر عقده قبل نهاية عام ٢٠١٢.

٦٥ - وتؤكد الدول العربية أن الحالة التي تواجه المنطقة حالياً لن تؤثر سلباً في الموقف العربي الموحد بشأن عقد المؤتمر قبل نهاية العام. وبالعكس، فإن نجاح المؤتمر من شأنه أن يساهم في استقرار المنطقة. وقد انعكس بوضوح العزم السياسي على تأمين نجاح المؤتمر في مقررات مؤتمر القمة

٦٠ - ولاحظ أن الضمانات التي تمنحها الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة والأطراف في المعاهدة لا تتصدّى لمشاكل واحتياجات هذه الدول: إن تلك الضمانات مشروطة وغير ملزمة ولم يُجرِ التفاوض بشأنها في منتدى دولي. وفي هذا الصدد، تدعو الحكومة السورية إلى تنفيذ مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح الرامية إلى التفاوض بشأن ضمانات أمنية ملزمة قانوناً، وغير مشروطة، وشاملة.

٦١ - وتعيد الجمهورية العربية السورية تأكيد أن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سوف تؤدي دوراً جوهرياً في تدعيم السلم والأمن الإقليميين والدوليين. ويظل القرار المتعلق بالشرق الأوسط جزءاً لا يتجزأ من معاهدة عدم الانتشار ومن عملية الاستعراض إلى حين يتم تنفيذه تنفيذاً كاملاً. يجب أن تطالب الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بأن تنضمّ إسرائيل للمعاهدة بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية بدون قيد أو شروط وأن تُخضع كل مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفضلاً عن ذلك، يجب أن يطالب مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥ بأن تنهي الدول الأطراف دعمها لإسرائيل في الجهود التي تبذلها لتطوير قدراتها النووية.

٦٢ - وذكر بأن قرار تمديد فترة المعاهدة إلى أجل غير مسمى كان جزءاً من اتفاق شامل قائم على أساس الثقة في النوايا الصادقة للدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تفي بالتزاماتها، بما فيها وضع انشغالات بلدان منطقة الشرق الأوسط في الاعتبار. بيد أنه من المؤسف أن تلك الدول، بمجرد أن حققت أهدافها المرتبطة بالتمديد غير المحدود زمنياً للاتفاقية، انطلقت تعلن على رؤوس الملاء دعمها للترسانة النووية الإسرائيلية.

جزءاً لا يتجزأ من التقرير الذي ستعتمده اللجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥ وفي سياق الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق عالمية المعاهدة وتحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية. وأكد أن عدم تحقيق ذلك سوف يضر بمصداقية المعاهدة.

٦٩ - السيد لاغُئر (سويسرا): تناول الكلمة بالنيابة أيضاً عن اندونيسيا، وإيرلندا، وجنوب إفريقيا، والدانرك، وشيلي، وفنلندا، والكرسي الرسولي، وكوستاريكا، وماليزيا، ومصر، والمكسيك، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، ونيوزيلندا، فقال إن استعمال الأسلحة النووية، عن قصد أو غير قصد، سوف تكون له نتائج إنسانية هائلة من حيث الخسائر الفورية في الأرواح والمعاناة التي لا يمكن حصرها للأشخاص الذين يبقون على قيد الحياة. وقد خلصت لجنة الصليب الأحمر الدولية، بالفعل، إلى أن وكالات الإغاثة الدولية لن تقدر على النهوض بولايتها في حالة حدوث انفجار نووي. وأظهرت الدراسات أن الإشعاع المنبعث من سلاح نووي واحد يؤثر في السكان والزراعة والموارد الطبيعية في منطقة شاسعة وأن التراشق بأسلحة نووية، حتى لو كان محدوداً، ستكون له آثار خطيرة وطويلة المدى بالنسبة للبيئة وإنتاج الأغذية، ومن المحتمل حتى أن يتسبب في مجاعة عالمية. وطالما استمر وجود هذه الأسلحة فإنها ستشكل خطراً يهدد بقاء البشرية. ولاحظ أن عدة دول، فضلاً عن خبراء المجتمع المدني، قد شككت في فائدة تلك الأسلحة في مواجهة التحديات الأمنية التقليدية. وهي عديمة الفائدة في التصدي لمشاكل الفقر، أو الرعاية الصحية، أو تغيير المناخ، أو الإرهاب، أو الجريمة عبر الوطنية. ومن غير المقبول استخدام موارد للاحتفاظ بترسانات نووية وتحديثها وتطويرها في حين تنقص الموارد المتاحة للرعاية الاجتماعية والصحة والتعليم.

٧٠ - ولاحظ أن الأسلحة النووية، نظراً لقدرتها التدميرية وآثارها التي تشب عن السيطرة حيزياً وزمناً، مشمولة

العربي الأخير واجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب. وتدعو الدول العربية المجتمع الدولي إلى التحلي بالإرادة السياسية اللازمة لتأمين مشاركة بناءة في المؤتمر تؤدي إلى تحقيق نتائج عملية وإنشاء آليات تنفيذ تنسم بالوضوح، وفقاً لجدول زمني محدد.

٦٦ - وأضاف أن الدول العربية قد اقترحت مشروع قرار متعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ويمكن العمل في نفس الوقت على إنجاح عملية السلام في الشرق الأوسط وإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة، التي ستعزز السلم والأمن والاستقرار في المنطقة.

٦٧ - وقال إن الدول العربية، إذ تشدد على أهمية منح نفس الأولوية لكل واحد من الأركان الثلاثة للمعاهدة، تؤكد الحق غير القابل للتصرف لكل أطراف المعاهدة في تطوير البحث والإنتاج والاستعمال في مجال الطاقة النووية لأغراض سلمية على النحو الوارد في المادة الرابعة. وأوضح أن إعادة تأويل ذلك الحق محظورة صراحة في الفقرة ١ من المادة الرابعة من المعاهدة. بيد أن هذا الحق يجب أن يمارس على نحو متفق تماماً مع الالتزامات القانونية للدول والاتفاقات المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتكرّر الدول العربية توجيه ندائها من أجل إخضاع كل المرافق النووية في الشرق الأوسط لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع التشديد على ضرورة أن تنضم إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية وأن تفتح مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة. وسوف تتوفر بذلك حوافز لدول المنطقة على الانسحاب من سباق التسلح، والتركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعبها.

٦٨ - وفي الختام، أعلن أن الدول العربية تدعو إلى اعتماد ورقات العمل الثلاث المقدمة إلى المؤتمر والتي ينبغي أن تعتبر

واحد ينطوي على خطر استعماله عن قصد أو غير قصد وأن النتائج المترتبة على ذلك مدمرة. ينبغي للمجتمع الدولي أن يُظهر من خلال إجراءاته أنه جاد في العمل على تخليص العالم من الأسلحة النووية. ولاحظ أن تمديد فترة المعاهدة إلى أجل غير مسمى لا يعني أن الدول الحائزة للأسلحة النووية يمكن أن تبقى تلك الأسلحة في حوزتها إلى ما لا نهاية محددة له أو أن الدول غير الأطراف في المعاهدة يمكن أن تظل كذلك إلى أجل غير مسمى.

٧٤ - وقال إنه من المؤسف أن الدول الحائزة للأسلحة النووية، رغم الالتزام بمنح ضمانات أمنية سلبية للدول غير الحائزة لتلك الأسلحة، لم تؤيد حتى الآن العمل على إعداد صك عالمي واضح وملزم في هذا الشأن. وبنفس الصورة، لم يتحقق أي تقدم ملموس بشأن معاهدات لإزالة الأسلحة النووية أو بشأن الأسلحة النووية في الفضاء الخارجي أو إنتاج المواد الانشطارية.

٧٥ - وأعرب عن التزام اندونيسيا بتعزيز نظام المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وأشار إلى أنه تم، في أثناء رئاسة بلده لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في عام ٢٠١١، التوصل إلى تفاهم مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن انضمامها إلى بروتوكول معاهدة بانكوك. وأعرب عن الامتنان لتلك الدول على التزامها البناء وعن الأمل في أن تنضم إلى البروتوكول قريبا. ورحب بتنظيم الاجتماع التحضيري الأول للمؤتمر الثالث للدول الأطراف والدول الموقعة على المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، وهو اجتماع سوف يساهم في نجاح المؤتمر في عام ٢٠١٥ برئاسة اندونيسيا.

٧٦ - وفي حين أن توقيع المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية والحد منها بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي خطوة إيجابية فإن التدابير من هذا

بأحكام القانون الإنساني، بقواعده المتعلقة بالتمييز والنسبية والإجراءات التحوطية ومنع تلك الأسلحة من التسبب في أضرار لا طائل من ورائها أو معاناة غير لازمة أو إلحاق ضرر جسيم بالبيئة. وقد اعتمد حديثا مجلس مندوبي الصليب الأحمر الدولي وهيئة الهلال الأحمر قرارا يشدد على أن من الصعب تخيل كيف يمكن أن يكون استعمال أية أسلحة نووية متوافقا مع القانون الإنساني الدولي.

٧١ - وأكد أن السبيل الوحيد لضمان أن الأسلحة النووية لن تُستعمل من جديد أبدا يتمثل في إزالتها بصورة تامة لا رجعة فيها وقابلة للتحقق، بما في ذلك عن طريق تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ينبغي أن تكثف الدول جهودها لإزالة الصبغة القانونية للأسلحة النووية وأن يساعد المجتمع المدني على زيادة الوعي بالآثار الإنسانية ذات الخطورة القصوى التي تترتب على وجود تلك الأسلحة. وأكد أنه ينبغي تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠ ونواتج الاستعراضات السابقة لمعاهدة عدم الانتشار تنفيذا كاملا، وأن دورة الاستعراض الحالية ينبغي أن تعالج الآثار الإنسانية المترتبة على تلك الأسلحة. وينبغي للدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تعزز التزامها بالامتنال لأحكام القانون الدولي والإنساني وأن تنعكس في ذلك الالتزام نواتج مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥.

٧٢ - السيد ويساكا بوجا (اندونيسيا): قال إن اللجنة التحضيرية ينبغي أن تستند في أعمالها إلى توافق الآراء المتوصل إليه في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ وأن تعزز الزخم الدافع إلى تحقيق تقدم متوازن بشأن الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار: نزع السلاح، وعدم الانتشار، والحق في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

٧٣ - وأكد أن مجرد تخفيض الترسانات النووية لا يشكل مصدرا هاما للارتياح في حين أن وجود أي سلاح نووي

الرامية إلى معالجة تلك المخاطر تعزيز نظام الضمانات بطرق مختلفة منها تنفيذ بروتوكول إضافي.

٨١ - السيد غريرو (البرازيل): قال إنه بالرغم من انخفاض عدد الرؤوس النووية بالمقارنة مع الحالة في أوج الحرب الباردة، ليس من المقبول أن تلك الأسلحة ما زالت جزءا من المناهج العسكرية والأمنية. ورأى أن العالم سيظل دائما غير مستقر، وبالتالي فإن الهدف النهائي للمعاهدة - إزالة الأسلحة النووية بصورة كاملة ولا رجعة فيها - لن يتحقق أبدا إذا بقيت الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تسود حال سلام كامل في العالم قبل التخلي عن تلك الأسلحة. وبالرغم من أن فترة المعاهدة قد مدّدت إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٤٥ فبمجرد أن تقترب الدول الأطراف من الامتثال التام لأحكام المادة السادسة، سيستعاض عن المعاهدة باتفاقية تحظر الأسلحة النووية وستصبح الظروف متكافئة بالنسبة لكل الأطراف وسيخضع الجميع لنفس التدابير في مجال التحقق.

٨٢ - وبالرغم من أن نزع السلاح وعدم الانتشار يدعم كل منهما الآخر، فإن تعزيزهما لا يتطلب نفس القدر من الجهود: عدم الانتشار أمر واقع على كل حال. على طول ٤٠ سنة منذ بدء نفاذ المعاهدة، لم تصنع أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية سلاحا نوويا، ولو أنه يوجد بعض الاشتباه بأن بعضا من تلك الدول يمكن أن يكون قد حاول القيام بذلك. وبالتالي فإن عدم الانتشار قد كان نجاحا باهرا والوفد البرازيلي واثق من أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستواصل النهوض بولايتها بحزم في هذا الخصوص.

٨٣ - وعلى عكس ذلك، فمن المرجح أن تفكيك الأسلحة النووية سيتطلب عقودا نظرا لوجود عراقيل عديدة يتعين التغلب عليها. بيد أننا بحاجة إلى دليل على تحقيق قدر من التقدم في هذا المجال: إن وضع إطار زمني، مهما كان

القبيل لا تلبي النداء الداعي إلى نزع السلاح النووي الكامل. وإذا كرّر تأكيد الحاجة إلى تنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ اللازمة لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، أبرز ممثل اندونيسيا ضرورة أن يكون العمل بشأن نزع السلاح شفافا، لا رجعة فيه وقابلا للتحقق منه دوليا.

٧٧ - وقال إن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سوف تعزز بقدر كبير السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وأعرب عن تأييده لعقد مؤتمر لذلك الغرض على النحو المطلوب في خطة عمل ٢٠١٠.

٧٨ - وبالإشارة إلى التصميم الذي أدّى إلى اعتماد وثيقة ختامية تتسم بالحزم لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ كانت واعدة بشحذ العزم على العمل دوليا بشأن الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار وبوضع حد لسياسات الردع النووي، أعرب عن القلق من الوتيرة البطيئة لتنفيذ نواتج ذلك المؤتمر وحث الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها.

٧٩ - وإذا لاحظ أن اندونيسيا صدّقت حديثا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أهاب بالدول المتبقية من بين دول المرفق ٢ أن تحذو حذو بلده. وأعرب عن القلق من حقيقة أن عدم توفر الإرادة السياسية بخصوص طائفة عريضة من القضايا قد عطّل أعمال مؤتمر نزع السلاح وآليات أخرى لنزع السلاح. وأكد أنه ينبغي لأصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين أن يسعوا إلى تجاوز هذه الحالة وأن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم بموجب معاهدة عدم الانتشار.

٨٠ - وأكد أنه ينبغي كفالة حق الدول غير المقيّدة في توليد واستعمال الطاقة النووية لأغراض سلمية بموجب المادة الرابعة من المعاهدة. وفي حين ستواصل حكومته ممارسة ذلك الحق، فإنها ستتصدى أيضا لمخاطر الانتشار، وذلك بتطبيق ضمانات. وأوضح أن من الأساسي بالنسبة للجهود الجماعية

٨٦ - وأوضح أن منغوليا، لأنها تقع بين دولتين حائزتين لأسلحة نووية ولا يمكنها أن تنتمي لأي منطقة خالية من الأسلحة النووية، سعت إلى الحصول على اعتراف رسمي من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية وعلى التزام بأن لا تشارك أي واحدة منها في أي فعل ينتهك ذلك المركز. وبذلك تكون منغوليا قد ساهمت في الاستقرار الإقليمي من خلال إبقاء إقليمها الشاسع خاليا من الأسلحة النووية.

٨٧ - السيدة غولبرغ (كندا): قالت إن حكومتها توصلت من خلال تعاملها مع مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ومجموعة الثمانية إلى إحراز تقدم صوب تحقيق الانضمام العالمي إلى البروتوكول الإضافي. وأكدت أن التقيد بأحكام اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكول إضافي يجب أن يكون هو الممارسة العادية لجميع الدول وأن يصبح شرطاً للتزويد بأية إمدادات جديدة بالمواد النووية. وللمساعدة على تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ساهمت كندا بـ ٢٠١٠-٢٠١١ لإجراء تحسينات في المختبرات التحليلية للضمانات التابعة للوكالة.

٨٨ - ورأت أن خطر زعزعة الاستقرار، الناجم عن استمرار جمهورية إيران الإسلامية في عدم الامتثال لالتزاماتها بموجب المعاهدة وضمائنات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يشكل مصدر قلق عميق. وأضافت أن التخصيب غير القانوني لمواد نووية الذي يقوم به ذلك البلد وعدم تعاونه مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأنشطته التي لا يمكن أن تفسر إلا بأنها تصنيع لأسلحة نووية، تتعارض كلها مع ادعاءاته بأن أغراض برنامجه النووي سلمية. وحثت جمهورية إيران الإسلامية على الامتثال لالتزاماتها الدولية بموجب المعاهدة واتفاق الضمانات الذي أبرمته وقرارات مجلس الأمن.

مرنا، سوف يساعد على التخفيف من عدم الاستدامة على المدى البعيد لنظام قائم على أساس منح حقوق عدد قليل وحرمان كثيرين من حقوقهم. لقد تحلى المجتمع الدولي بما يكفي من الحكمة لحظر أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والكيميائية لكنه ظل غافلا عن الأسلحة الفتاكة أكثر من أي أسلحة أخرى. وقد حان الآن الوقت لوضع حد لإدمان الأسلحة النووية غير المعقول.

٨٤ - السيد الخساحان (منغوليا): قال إنه، رغم بعض الجهود التي بذلت لتنفيذ خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠، ما زال يتعين إنجاز الكثير للتقليل من دور وأهمية الأسلحة النووية في المناهج العسكرية والتعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتفاوض بشأن اتفاقية لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ورحب بالقرار الذي اتخذته فنلندا باستضافة مؤتمر معني بهذه النقطة الأخيرة وتمنى للميسر كل نجاح.

٨٥ - وأشار إلى أن منغوليا ترأست حديثاً الاجتماع التحضيري الأول للمؤتمر الثالث للدول الأطراف في المعاهدة والمنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية ومنغوليا والدول الموقعة على تلك المعاهدات، وهو اجتماع حضره ممثلو ٥٠ بلداً ومراقبون من بعض البلدان الحائزة للأسلحة النووية. وقد أبرز المشاركون أهمية تقديم مساهمة جوهرية لتأمين نجاح المؤتمر الثالث ومؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٥. وقال إن وفده، قد لاحظ أن الدراسة الشاملة الأخيرة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية يعود تاريخ إنجازها إلى عام ١٩٧٥، اقترح أن يُطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة إجراء دراسة من هذا القبيل وتقديم تقرير إلى الدول الأعضاء بحلول عام ٢٠١٤.



وغواتيمالا. وبتوقيع نيوي عليها الذي خفض إلى ١٤ عدد الدول التي لم توقع على المعاهدة بعد.

٩٣ - أعلنت أن حكومتها تسعى حاليا مع شركائها في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح إلى تحقيق مزيد من الشفافية من طرف أعضاء مجلس الأمن الدائمين بخصوص ترساناتهم النووية. ورُحِّب بتعاون هؤلاء الأعضاء الذي لم يسبق له مثيل في عقد اجتماعات لمتابعة مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠.

٩٤ - وأضافت أن كل الدول الأطراف لها الحق في الحصول على المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، لكن هذا الحق مرفق بالتزامات بشأن السلامة والأمن النوويين وعدم الانتشار. ولتعزيز التعاون فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ينبغي النهوض بالأمن والسلامة، بالتوازي مع عدم الانتشار. بموجب أحكام المعاهدة. وأوضحت أن سياسة حكومتها في مجال التعاون النووي تقتضي إبرام اتفاقات ثنائية صارمة لكفالة أن يتم توريد وإبقاء المواد والتكنولوجيا الكندية في مجال التطبيقات السلمية، وقد دعمت كندا الأمن بتعزيز لوائحها التنظيمية والحماية المادية للمرافق النووية وقدرات استشعار المواد النووية عند حدود البلد.

٩٥ - ومنذ عام ٢٠١٠، أنفقت الحكومة ١١٠ ملايين دولار كندي لكفالة أمن المواد النووية والإشعاعية من الانتشار صوب الدول التي تكون مصدر قلق والجهات الفاعلة من غير الدول. وقد أعلنت تمويلا جديدا بمبلغ ٣٦٧ مليون دولار كندي لبرنامج شراكتها العالمي من أجل مواصلة عمله مع الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، وسوف تساهم بمبلغ ٥ ملايين دولار في صندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالتعاون مع إدارة الطاقة بالولايات المتحدة، تقوم كندا بتعزيز أمن المواد المشعة. وهي تشارك أيضا في المبادرة

٨٩ - ولسوء الحظ فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد تحدت المجتمع الدولي هي أيضا بإجراء تجربة لإطلاق صاروخ تسياري منتهكة بذلك قرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩). وأكدت أن ذلك البلد برهن عن عدم اكتراثه بتدابير عدم الانتشار وهدد الأمن والاستقرار الدوليين بإعلان انسحابه من المعاهدة في عام ٢٠٠٢ وإجراء تجارب نووية في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩.

٩٠ - وأضافت أن وفدها يهيب بالجمهورية العربية السورية أيضا أن تستأنف الامتثال بصورة كاملة للالتزاماتها بموجب المعاهدة.

٩١ - ومما يؤسف له أن ظل مؤتمر نزع السلاح عاجزا عن الاتفاق على برنامج عمل يسمح بتحقيق تقدم بشأن المسائل الأساسية المعروضة عليه منها اتفاقية وقف إنتاج المواد الانشطارية. وأكدت أن وجود اتفاق متعدد الأطراف وقابل للتحقق منه لوقف إنتاج المواد الانشطارية القابلة للاستعمال في صنع الأسلحة سوف يخدم المصالح الأمنية لجميع الدول. لقد ظل المؤتمر، خلال مدة طال أمدها أكثر مما ينبغي، عاجزا عن أداء دور قيادي وذلك بصورة رئيسية، بسبب التعسف في استعمال قاعدة توافق الآراء التي اعتمدها المؤتمر والتي كان القصد منها يتمثل في احترام المصالح الوطنية في المفاوضات وليس في منع المفاوضات من البداية. وينظر الوفد الكندي حاليا في الخيارات المتاحة له نظرا للالتزام الجمعية العامة بأن تقوم في الدورة المقبلة بالنظر في طرق المضي قدما بالمفاوضات.

٩٢ - ولاحظت أن تصديق اندونيسيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي إحدى دول المرفق ٢، سمح للمعاهدة بالتقدم خطوة أخرى صوب بدء نفاذها. ورُحِّب أيضا بالتصديق على المعاهدة من طرف دول أخرى من بينها ترينيداد وتوباغو، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وغانا،

للطاقة الذرية ومجلس الأمن ذات الصلة. ولاحظ أن الانضمام إلى بروتوكول إضافي سوف يساعد على الحفاظ على دعم وثقة المجتمع الدولي ومصدقية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٩٩ - وينبغي للدول ذات الخبرة في المجال النووي أن تساعد الآخرين على توليد الطاقة النووية لأغراض سلمية وذلك بإتاحة الخبرة التقنية لهم وتيسير نقل التكنولوجيا والمواد إلى البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق ترتيبات عملية للتصدير. وأكد أنه ينبغي تعزيز ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الميدان. وأعلن ترحيب حكومته بإنشاء مصرف الوقود النووي التابع للوكالة وتشجيعها على إنشاء المزيد من الآليات المتعددة الأطراف لتأمين التوريد بإمدادات الوقود والخدمات على طرفي بداية دورة الوقود النووي ونهايتها.

١٠٠ - وأضاف أن حكومته، بغية دعم تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠، وضعت نموذجاً ابتكارياً لتطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية مع الإبقاء في نفس الوقت على أعلى معايير السلامة والأمن وعدم الانتشار. وقد أسست، بالاشتراك مع سبع بلدان أخرى، مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح التي قدّمت عدة ورقات عمل للاجتماع الجاري حالياً.

١٠١ - وأكد أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أداة هامة لبناء الثقة والتقليل من الخطر الناجم عن الأسلحة النووية. وأوضح أن حكومته تسعى من خلال جهود دبلوماسية إلى دعم بدء نفاذ المعاهدة وتنفيذها على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي.

١٠٢ - وقال إن تنفيذ تدابير متفق عليها لنزع السلاح سوف يعزز جهود عدم الانتشار وإطار المعاهدة ككل. ويشاطر وفد الإمارات العربية المتحدة الرأي بأن السبيل

الأمنية المتعلقة بالانتشار، وفي المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وفي أعمال فريق الموردين النوويين، وفي الفريق العامل للشراسة العالمية لمجموعة الثمانية.

٩٦ - وأكدت أنه ما زال يمكن إنجاز الكثير لتعزيز مبدأ "الاستمرارية مع المساءلة" الذي كان أساساً لاتخاذ القرار بتمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥. وأضافت أن وفدها سيسعى في أثناء الدورة الحالية إلى الحصول على آراء بشأن الطريقة التي يمكن بها تعزيز الحوكمة والمساءلة على أفضل وجه. واختتمت ببيانها قائلة إن جميع الدول يجب أن تبدي المرونة اللازمة لتحقيق نتائج متوازنة من شأنها أن تعزز تنفيذ المعاهدة.

٩٧ - السيد الكعبي (الإمارات العربية المتحدة): قال إن سياسة حكومته بشأن برنامجها الخاص بالطاقة النووية تبرز الشفافية، ومعايير السلامة والأمن وعدم الانتشار العالية، والتعاون بصورة كاملة مع الوكالة للطاقة الذرية، وهي مبادئ ينبغي أن تحكم كل الأنشطة والبرامج النووية. وأكد أن معاهدة عدم الانتشار التي تتجاوز أهميتها الأساسية حدود نظام عدم الانتشار فتتال أيضاً الأمن العالمي عموماً، تيسر الممارسة المسؤولة للحق في تطوير التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية.

٩٨ - وينبغي للجنة التحضيرية أن تركز على التحديات التي تواجه نظام عدم الانتشار: عدم اتخاذ خطوات محددة تهدف إلى نزع السلاح؛ وبقاء بعض الدول خارج نطاق المعاهدة؛ وقضايا عدم الامتثال؛ ومخاطر الانتشار النووي المتواصلة. وأشار إلى أن الحق في تطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية مصحوب بمسؤوليات. ينبغي للدول التي تضطلع بهذه الأنشطة أن تعتمد تدابير شاملة للضمانات، وأن تتعاون بصورة كاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتتخذ الخطوات اللازمة للتصدي للانشغالات والالتزامات، بما في ذلك الخطوات المطلوبة بموجب قرارات الوكالة الدولية

حصة هامة من ميزانيتها العسكرية للأسلحة النووية. وقال إن عالمية المعاهدة ما زالت بعيدة المنال ولا يبدو أن البلدان التي احتفظت بترسانات نووية غير خاضعة للمراقبة تنوي الآن الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وهي تسخر منه حاليا بصورة علنية. وفي الأثناء، تشكل مرافقها النووية، غير الخاضعة لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تهديدا للأمن النووي. وأشار إلى أن دولا كبيرى معينى، بالرغم من كونها أطرافا في المعاهدة، تزود تلك البلدان بمساعدة نووية وعسكرية، في انتهاك مفصوح للمادة الأولى من المعاهدة.

١٠٧- وما زال شبح الحوادث النووية يعرّض للخطر صحة البشرية وأمنها فضلا عن البيئة. ولأسباب سياسية في معظمها، يتواصل تقييد حق بعض الدول الأطراف في الاستفادة من الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وذلك عن طريق فرض تدابير ليست التزامات قانونية. وقال إن تلك العوامل أدت إلى عدم توازن في تطبيق الأركان الثلاثة للمعاهدة وإلى تخلي البلدان عن التزاماتها بموجب المعاهدة.

١٠٨- ورأى أن الدورة الحالية والدورات المقبلة للجنة التحضيرية ينبغي أن تيسر إجراء مناقشة جادة لجميع تلك المسائل وللمبادرات الجديدة التي سوف تساعد على تحقيق عالمية المعاهدة والالتزام بالضمانات ونزع السلاح النووي. ويجب أن تحتفظ المناقشات بشأن عالمية المعاهدة بمكانتها المركزية، وبصورة خاصة حين يجرى طرق قضية الشرق الأوسط، المنطقة التي سوف تتفاهم مشاكلها السياسية لو تواصل سباق التسلح، وهو ما يمكن أن تكون له نتائج كارثية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٥٥.

الوحيد لمنع استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو إزالة تلك الأسلحة تماما.

١٠٣- ولاحظ أن التأخير في إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط قد طال أكثر مما ينبغي. ورحّب بالجهود الجارية لعقد مؤتمر معني بهذا الموضوع في عام ٢٠١٢، إذ أن تحقيق تقدم بشأن هذه المسألة سوف يساعد على إثبات فعالية المؤتمر في تحقيق السلم والأمن العالميين.

١٠٤- السيد الخوري (لبنان): في معرض إبراز تقييد بلده الثابت منذ أمد بعيد بمعاهدة عدم الانتشار وبنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، دعا جميع الدول الأطراف الأخرى إلى تأكيد التزامها بالمعاهدة بوصفها الأداة الرئيسية لصون الأمن الدولي وتيسير الاستعمال الأفضل للطاقة النووية بما فيه الخير للبشرية. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول الأطراف في المعاهدة أن تمتنع عن استعمال الطاقة النووية في الأغراض العسكرية وعن مساعدة غير الأطراف على القيام بذلك. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنسحب من سباق التسلح وأن تقوم تدريجيا بإزالة ترساناتها النووية. ينبغي إقرار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وينبغي للبلدان المستفيدة منها أن تتعهد بالامتناع عن استعمال الطاقة النووية لأغراض عسكرية.

١٠٥- وأشار إلى أن سلسلة من القرارات الهامة قد سبقت مبادرة عام ١٩٩٥ المتمثلة في تمديد فترة المعاهدة إلى أجل غير مسمى، وأهم تلك القرارات هو القرار المتعلق بالشرق الأوسط. وفي مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠، اعتمدت خطة عمل شاملة، لكن لم يتم تحقيق أي تقدم صوب تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط أو، بصورة أعم، نحو نزع السلاح النووي.

١٠٦- ولاحظ أن الحالة الراهنة غير مشجعة إذ لم تنفذ بعد الخطوات العملية الـ ١٣ وما زالت الدول النووية تخطّص